شروط وأحكام البيع بما يشمل حقوق الموزع والتزاماته:
تحتفظ بوش بالحق في إضافة شروط خاصة إلى هذه الشروط والأحكام إذا كانت طبيعة العلاقة التعاقدية تتطلب ذلك.

1. التعريفات

1-1- "الاتفاقية" أو "الشروط والأحكام" تعني هذه الاتفاقية وملاحقها وملحقاتها ومرفقاتها وتعديلاتها على النحو المنصوص عليه في هذه الوثيقة.
1-2- "مكتمل" يعني أنه جاهز للتسليم من مستودع بوش، ويفسَّر مصطلح "الاكتمال" وفقًا لذلك.
1-3- "الوثائق" تعني بيانات الوزن والأبعاد والرسومات والتعليمات والشروحات والأوصاف والرسوم التوضيحية المتعلقة بالمنتج/المنتجات.
1-4- "المستخدم النهائي" يعني الفرد أو الكيان الذي يستخدم المنتج، سواء كان هذا المنتج قد تم توفيره بمعرفة بوش أو المشتري أو الموزع.
1-5- "سعر القائمة" يعني سعر السوق الموصى به للمنتج، والمنشور في قائمة الأسعار الرسمية الصادرة عن بوش، والتي يجوز لشركة بوش تعديلها حسب الاقتضاء.
1-6- "الطلب" يعني المنتجات التي يطلبها المشتري من بوش بالطريقة والشكل المنصوص عليهما.
1-7- "الطرفان" يقصد بهما شركة بوش والمشتري، ويقصد بمصطلح "الطرف" أيًا منهما.
1-8- "قائمة الأسعار" تعني الوثيقة التي تحتوي على أسعار القائمة، والتي تنشرها بوش وتعدلها بين الحين والآخر.
1-9- "المنتجات" تعني الأدوات الكهربائية والملحقات وقطع الغيار وأدوات القياس وأدوات دريميل الكهربائية ضمن مجموعة منتجات الأدوات الكهربائية من بوش.
1-10- "طلب الشراء" يعني المستند الذي يرسله المشتري إلى بوش، والذي يوضح بيانات الطلب التفصيلية. ولا تعد بوش مسؤولة عن الطلبات غير الصحيحة التي تتسلمها بوش نيابةً عن المشتري.
1-11- "المشتري" يعني الفرد أو الكيان الذي يطلب و/ أو يشتري المنتجات المحددة في طلب الشراء من بوش. ويمكن أن يكون المشتري هو أيضًا موزعًا لشركة بوش على النحو الوارد في هذه الوثيقة.
1-12- "بوش" هي شركة روبرت بوش مصر المحدودة، التي تعمل من خلال قسم الأدوات الكهربائية لديها ويقع مقرها الرئيسي في 12 شارع كمال الدين حسين، الدور السادس، شيراتون | ص.ب. 799 11 | القاهرة | مصر.
1-13- "تأكيد الطلب من بوش" هو مستند تعده بوش وترسله إلى المشتري لتأكيد الطلب، مع تحديد طبيعة المنتجات التي طلبها المشتري وكميتها وأسعارها وتواريخ التسليم المتوقعة.
1-14- "العلامات التجارية" تعني شعارات بوش و/ أو شاراتها و/ أو منتجاتها و/ أو العلامات التجارية للشركة، بما يشمل أي من عناصر الملكية الفكرية المماثلة الأخرى المملوكة لشركة بوش.
1-15- أي إشارة إلى "الأيام" تفسَّر باعتبارها إشارة إلى أيام تقويمية، ما لم تكن مشروطة بكلمة "عمل" وفي هذه الحالة يكون "يوم العمل" هو أي يوم من أيام الأسبوع بخلاف يومي الجمعة أو السبت و/ أو أي من أيام العطلة الرسمية التي تعلنها حكومة جمهورية مصر العربية بالجريدة الرسمية بين الحين والآخر.
1-16- تفسَّر الإشارة إلى "ساعات العمل" باعتبارها الوقت بين 08:30 ص و05:00 م في أي يوم عمل. أي إشارة إلى الوقت يجب أن تستند إلى توقيت القاهرة (توقيت جرينتش+2).
1-17- ما لم ينص تحديدًا على خلاف ذلك، يُحدَّد أي عدد من الأيام المنصوص عليها باستبعاد اليوم الأول وإدراج اليوم الأخير أو يوم العمل التالي إذا صادف اليوم الأخير يوم سبت أو أحد أو يوم عطلة رسمية.
1.18. عند ذكر الأرقام مع الإشارة إليها بالعبارات، ففي حال وجود أي تعارض بينهما، تسود العبارات، ما لم يدل السياق على خلاف ذلك.

2. الغرض من الاتفاقية

2-1- تعمل بوش في بيع وتسويق وتوريد ودعم عدد من المنتجات المباعة على أساس غير حصري للمشترين مثل الموزعين والبائعين.
2-2- تحدد هذه الوثيقة الشروط والأحكام التي تورّد بوش بموجبها المنتجات إلى المشترين، وتعد هذه الشروط والأحكام ملزمة للمشتري.
2-3- يجوز لشركة بوش استبدال هذه الشروط والأحكام بشروط وأحكام جديدة أو تعديل أي شرط أو حكم محدد من هذه الشروط والأحكام بموجب أخطار يوجّه إلى المشتري ومن ثم يصبح ملزمًا له بعد ذلك.
2-4- عند التوقيع على نموذج طلب الائتمان مع شروط وأحكام البيع، يعتبر ملزمًا بمجرد تسلم بوش له، سواء في صيغة ورقية أو إلكترونية. وفي أي إجراءات قانونية لاحقة، لا يجوز أن يُطلب من بوش تقديم ما يفيد إثبات القبول أو إثبات توقيع بوش على هذه الوثائق من أجل إنفاذها ضد المشتري.

3. الشروط الحاكمة

تُقرأ هذه الشروط والأحكام مع أي تأكيد للطلب يصدر عن بوش، وتسري على كل طلب تقبله بوش أو تسلمه، وتعد هي الاتفاق الوحيد المبرم بين بوش والمشتري فيما يتعلق بالمسائل التي تتناولها هذه الاتفاقية. ولا تسري أي شروط أو أحكام أخرى، ما لم توافق عليها بوش صراحةً.

4. لوائح التصدير

يقر المشتري بأن المنتجات و/ أو الوثائق قد تكون خاضعة للوائح التصدير، بما في ذلك تلك التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة، والتي قد تحظر - من بين أمور أخرى -توريد أو بيع المنتجات و/ أو الوثائق في مناطق معينة أو إلى دول أو أفراد أو جهات أو كيانات محددة. ويقر المشتري بأنه على دراية بهذه اللوائح أو يوافق على الاطلاع عليها. علاوة على ذلك، يقر المشتري بأنه لن يتعامل مع المنتجات و/ أو الوثائق بما يشكل انتهاكًا لهذه اللوائح، مع التعهد بتعويض بوش عن أي مطالبة مرفوعة ضد بوش بسبب أي انتهاك من جانب المشتري أو من جانب أي فرد أو جهة أو كيان يقوم المشتري بتوريد المنتجات إليه بما يشكل انتهاكًا لهذه اللوائح.

5. الامتثال والهدايا والمنح

5-1- يتعهد المشتري ويضمن الامتثال للقوانين السارية وقواعد السلوك المعمول بها لدى بوش فيما يتعلق بتقديم المنح وقبولها -مرفق طيه نسخة منها -فيما يتعلق بعملياته التجارية في جميع الأوقات. وبصرف النظر عما قد ينص على خلاف ذلك بموجب أي من أحكام هذه الوثيقة، يجوز لشركة بوش إنهاء الاتفاقية على الفور إذا تبين أن المشتري قد تصرف بما يشكل انتهاكًا لأي قانون كان ملزمًا بالامتثال له.
5-2 يحق لشركة بوش إنهاء الاتفاقية على الفور إذا تبين لها أن المشتري أو أي من موظفيه أو وكلائه أو ممثليه قد قدم هدايا أو مِنَح إلى أي مسؤول أو موظف يعمل لدى بوش (أو إلى عائلة هذا المسؤول أو الموظف) بهدف تأمين الاتفاقية أو تأمين المعاملة التفضيلية أو وضع شروط تجارية تفضيلية من جانب بوش.
5-3- يتعين على كل طرف الامتثال والامتناع عن انتهاك أي من تشريعات مكافحة الفساد السارية على الأنشطة التجارية للطرفين، وكذا مدونة قواعد السلوك التجاري المتبعة لدى بوش -مرفق طيه نسخة منها -في جميع التعاملات التجارية. وعند تحديد ما إذا كان قد تم ارتكاب جريمة الرشوة أو الفساد، يتعين مراعاة القرارات المتخذة بموجب القانون الأمريكي لسنة 1977 بشأن ممارسات الفساد الأجنبية وقانون الرشوة البريطاني لسنة 2010. ويحق لأي من الطرفين -بصرف النظر عن سبل الانتصاف القانونية الأخرى -إنهاء الاتفاقية فورًا حال عدم امتثال الطرف الآخر لهذا البند، مع مطالبة الطرف الآخر بالتعويض عن الأضرار. ولا يجوز رفع أي مطالبة أو ضد بوش أو مطالبتها بسداد أي تعويضات نتيجة لهذا الإنهاء.

6. إجراءات الطلب

1-6 لطلب المنتجات من بوش، يتعين على المشتري تقديم طلب شراء كتابي إلى بوش يوضح كل ما هو مطلوب من بوش حتى تتمكن بوش من تلبية الطلب. ويتحمل المشتري على حسابه ونفقته أي خطأ في الطلب، بينما لا تتحمل بوش أدنى مسؤولية فيما يتعلق بذلك.
2-6- تخضع جميع طلبات المنتجات للقبول الكلي أو الجزئي من جانب بوش، حيث لا يعد أي طلب ملزمًا لشركة بوش حتى تقبله بوش من خلال تأكيد الطلب كتابيًا وإرسال هذا تأكيد الطلب الصادر عن بوش إلى المشتري، على أن يكون تأكيد الطلب هذا موقعًا حسب الأصول بمعرفة أحد ممثلي بوش المعتمدين. وعند تسليم جزء من الطلب إلى المشتري، فإن قبول بوش يكون متعلقًا فقط بذلك الجزء من الطلب الذي سلمته بوش فعليًا.
3-6- لا يجوز للمشتري تعديل طلب الشراء بعد قبول بوش له بموجب البند 2-6 إلا بموافقة كتابية من بوش. وقد يخضع التعديل الذي يؤدي إلى إلغاء الطلب أو أي جزء منه إلى فرض غرامة الإلغاء التي تحددها بوش بين الحينِ والآخر.

7. تواريخ التسليم

1-7- بينما تبذل بوش أقصى ما في وسعها للوفاء بمواعيد التسليم المطلوبة، إلا إنها لا تضمن إتمام التسليم في التاريخ المطلوب أو المتوقع.
2-7 إذا كان تاريخ التسليم الذي طلبه المشتري لا يتماشى مع المهل القياسية المعتمدة لدى بوش بشان الإنتاج والتوريد والخدمات اللوجستية، تُعدِّل بوش تاريخ التسليم وتبلغ المشتري كتابةً بتاريخ التسليم المتوقع وفقًا للبند 1-16.

8. إلغاء الطلبات

1-8- تحتفظ بوش بالحق في إلغاء أو تعليق أي طلب/ طلبات يقدمها المشتري وتقبلها بوش، أو رفض أو تأخير تسليمها، وذلك حال إخفاق المشتري في أي مما يلي:
1-1-8- سداد أي مبلغ على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية أو في أي فاتورة مستحقة وواجبة الدفع، أو سداد أي دفعة مسبقة متفق عليها؛
2-1-8- الوفاء بكامل المتطلبات الائتمانية أو المالية التي وضعتها بوش؛
3-1-8- الالتزام بهذه الشروط والأحكام في مجملها

9. الأسعار والخصومات

1-9 الأسعار
1-1-9 الأسعار المدرجة في قائمة الأسعار لا تشمل الشحن والتعبئة فيما يتعلق بالتسليم داخل بلد المشتري، ما لم يُنص على ذلك تحديدًا وتوفق عليه بوش. ويجوز لشركة بوش تغيير أسعار أي من المنتجات المدرجة في قائمة الأسعار في أي وقت.
2-1-9- تصدر بوش قوائم الأسعار بين الحين والآخر لأغراض المعلومات العامة فقط، حيث لا تشكل هذه القوائم عروضًا للبيع.
3-1-9 لا تخضع أسعار بوش لأي خصومات، ما لم توافق عليها بوش صراحةً بصيغة مكتوبة
4-1-9 يتمتع المشتري بحرية التصرف في وضع أسعار إعادة البيع الخاصة به.
5-1-9- يجوز لشركة بوش تقديم عرض أسعار إلى المشتري عند الطلب. وتعتبر عروض الأسعار المنصوص صراحةً على كونها ملزمة ملزمة لمدة ..... يومًا من تاريخ إصدار عرض الأسعار هذا، ما لم تمددها بوش كتابةً. وفيما عدا هذه العروض، تخضع جميع عروض الأسعار الأخرى للتغيير دون إشعار أو إخطار.
6-1-9- تعد الأسعار المدرجة على قائمة الأسعار في تاريخ قبول الطلب أو في تاريخ إصدار عرض أسعار ملزم هي الأسعار المطبقة على المنتجات ذات الصلة.
2-9- لا تشمل الأسعار الواردة في قائمة الأسعار الضرائب من أي نوع، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة. ويتحمل المشتري المسؤولية عن سداد الضرائب السارية عند تسلمه فاتورة بوش. وتفرض ضريبة القيمة المضافة إلا في الحالات التي يتم فيها استيفاء شروط إعفاء منتجات التصدير من هذه الضريبة. وتظل مسؤولية سداد الضريبة على عاتق المشتري، ويحق لشركة بوش المطالبة بقيمتها من المشتري حال عدم تطبيق الإعفاء.
3-9- تحتفظ بوش بالحق في فرض الرسوم الإضافية بين الحين والآخر، مع إخطار المشتري كتابةً بذلك. ويسري هذا بشكل خاص على رسوم الطلبات الصغيرة أو رسوم الشحن السريع (الجوي) أو رسوم إرساء السفن أو رسوم المستندات أو أي رسوم خدمة أخرى للخدمات التي يطلبها المشتري، مثل وضع العلامات أو التغليف أو الاختبار.
4-9- الخصومات
1-4-9 يجوز لشركة بوش تشغيل أو تقديم مزايا التسعير في شكل أي مخطط أو هيكل خصم أو سياسة أو عرض من وقت لآخر. وتخضع مسألة مدى تمتع المشتري بأي من مزايا التسعير -سواء بشكل عام أو فيما يتعلق بطلب محدد -لتقدير بوش المنفرد، مع مراعاة سياسة بوش الداخلية وموافقتها. وتحتفظ بوش بحقوقها في هذا الصدد، حيث لا يجوز للمشتري إجبار بوش أو الإصرار على أن تقدم بوش أي مزايا تسعير أو خصومات أو مِنَح.
2-4-9 تخضع جميع الأسعار والخصومات المرتبطة بها -حسب الاقتضاء -لسياسات التسعير والمنح الرسمية المتبعة لدى بوش والتي قد تشمل ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:
1-2-4-9- الخصم على حجم المبيعات.
2-2-4-9- خصم القيمة المضافة الذي يُمنح لمهارات ما قبل البيع ومهارات ما بعد البيع والتواجد الجغرافي وحيازة المخزون ودعم التسويق.
3-2-4-9- خصم أساسي يحدده موقع المشتري في سلسلة التوريد أو قناة المبيعات.

10. رسوم الشحن والضرائب

1-10- يتحمل المشتري وحده -على نفقته وحسابة ومسؤوليته المنفردة - تكلفة الشحن وأي ضرائب أو رسوم أو مكوس معروفة أو غير معروفة من أي نوع أو طبيعة أو وصف تكون سارية على أي منتجات تبيعها بوش إلى المشتري (ويشار إليها باسم "الرسوم")، ما لم يُنَص على خلاف ذلك تحديدًا وتوافق عليه بوش كتابةً. وتحتفظ بوش بالحق في فرض رسوم إذا رأت ذلك ضروريًا أو لتلبية أي متطلبات قانونية.
2-10- حال تكبدت بوش أي من الرسوم المذكورة في البند 10.1 أعلاه، يتعين على المشتري تعويض بوش عن جميع هذه النفقات. ويعوض المشتري شركة بوش عن جميع التكاليف المتكبدة في هذا الصدد، على أن يسدد لها قيمة هذه التكاليف عند الطلب.
3-10- يجوز للمشتري أن يعين كتابيًا -قبل 15 (خمسة عشر) يوم عمل على الأقل من تاريخ التسليم المتوقع -الشركة الناقلة للشحنة ومبلغ التأمين وطبيعة التغطية. وإذا لم يتمكن المشتري من تعيين أي من هذه العناصر أو جميعها، يجوز لشركة بوش -وفقًا لتقديرها -تحديد أي عنصر من هذه العناصر التي أخفق المشتري في تعيينها

11. شروط السداد

1-11- قد يُطلب من المشترين سداد أي دفعات مقدمة عند تقديم أي طلب، كما يتعين عليهم دفع أي فواتير صادرة فيما يتعلق أي منتجات مباعة لهم بمعرفة بوش خلال 30 (ثلاثين) يومًا من تاريخ الفاتورة، أو وفقًا لشروط منح الائتمان، على أن يكون هذا مشروطًا بامتلاك المشتري حسابًا لدى بوش بشروط ائتمانية وحد ائتماني متفق عليه كافٍ فيما يتعلق بالطلب، ويستثنى من ذلك مبيعات الدفع عند الاستلام أو مبيعات التصدير، حيث لا تكون هناك اتفاقية مبرمة بين المشتري وبوش فيما يتعلق بهذه المبيعات.
2-11- تحتفظ بوش -بناءً على إخطار كتابي للمشتري -بالحق في الإعلان عن جميع المبالغ المستحقة والواجبة السداد على الفور في حالة انتهاك المشتري لأي من التزاماته تجاه بوش، بما في ذلك إخفاق المشتري في الالتزام بأي من شروط الائتمان أو الأحكام والشروط أو الحدود.

11-3- تحتفظ بوش بالحق في تغيير أو تحديد مبلغ أو مدة الائتمان المسموح به للمشتري -سواء بشكل عام أو فيما يتعلق بطلب محدد -بموجب إخطار كتابي مدته 30 (ثلاثين) يومًا.
11-4- تقيد بوش المدفوعات المستلمة من المشتري مقابل أقدم فاتورة مستحقة وسداد الفوائد على المبالغ المستحقة أولاً، ثم تعمل على تسوية الرصيد المتبقي، ما لم تتسلم بوش تعليمات محددة من المشتري بشأن إجراء المقاصة وتوافق عليها.
11-5- تُسدَّد المبالغ والمدفوعات إلى بوش بالجنيه المصري. وإذا تلقى المشتري فاتورة تنص على السداد بأية عملة أخرى، فيتعين عليه سداد هذا المبلغ إلى بوش بالعملة المنصوص عليها في الفاتورة ذات الصلة.
11-6- تصدر فواتير المنتجات المورد إلى المشترين في مصر بالجنيه المصري.

12. الفائدة

12-1- تُستحق الفائدة على أي مبالغ متأخرة مستحقة على المشتري بمعدل 2% (اثنين بالمئة) فوق سعر السحب على المكشوف الحاكم الذي يحدده مصرفيو بوش في مصر، أو الحد الأقصى للسعر الذي يسمح به القانون المعمول به، أيهما أعلى.

13. التخزين

13-1- إذا طلب المشتري من بوش كتابةً تسليم المنتجات إلى مستودع تابع للغير، يشكل التسليم إلى هذا المستودع بمعرفة بوش تسليمًا إلى المشتري، وتنتقل مخاطر الخسارة أو الضرر إلى المشتري عند التسليم.

14. مخاطر الخسارة

14-1- تحتفظ بوش بجميع حقوق الملكية والمصلحة فيما يتعلق بالمنتجات الموردة حتى سداد ثمن المنتجات الموردة بالكامل. ويتعهد المشتري ويضمن الحفاظ على المنتجات خالية من أي أعباء أو سندات تنفيذية أو حقوق أو حجز أو أي رسوم أخرى.
14-2- تتحمل بوش مخاطر خسارة المنتجات أو تلفها حتى تسليمها وأثناء نقلها من مستودعات بوش أو نقطة الشحن إلى المكان الذي يعينه المشتري للتسليم، بينما يتحمل المشتري مخاطر خسارة المنتجات وتلفها بعد تسليم المنتجات.

15. الشحن

15-1- في غياب أي اتفاق ينص على خلاف ذلك، يتم تسليم جميع الشحنات في مكانها، مع استبعاد "رسوم الوجهة البرية"، والتي يدفعها المشتري.
15-2- الشحن المباشر
15-2-1 يجوز للمشتري أن يطلب من بوش شحن الطلب مباشرةً إلى أي مكان يعينه المشتري، ويجوز لشركة بوش -وفقًا لتقديرها المنفرد -الموافقة على مثل هذا الطلب مقابل رسوم رمزية تشمل رسوم النقل، شريطة أن يزود المشتري بوش بتعليمات الشحن قبل 10 (عشرة) أيام على الأقل من تاريخ الشحن من مستودعات بوش.
15-2-2- ويتسلم الشحنات المباشرة المستودع التابع للمشتري أو وكيل الشحن الذي يعينه المشتري. وما لم يُنص على خلاف ذلك في طلب الشراء، تحدد بوش طريقة الشحن وشركة الشحن. ويعد المشتري مسؤولاً عن سداد جميع رسوم الشحن والنقل والتأمين وهي الرسوم التي قد تطلب بوش من المشتري سدادها مقدمًا.
15-3- الشحن الجزئي
15-3-1- ما لم يبلغ المشتري بوش بخلاف ذلك بشكل واضح وفي صيغة مكتوب، يجوز لشركة بوش تسليم شحنات جزئية من الطلب، مع إصدار فاتورة مستقلة لكل جزء تسدد في تاريخ استحقاقها. ولا يعفي التأخير في تسليم أي شحنة جزئية المشتري من التزامه بقبول الشحنات المتبقية، ما لم يتفق على ذلك مع بوش كتابةً.
15-4- أحكام عامة بشان الشحن
15-4-1- يتعين على المشتري رفع المطالبات الكتابية بشأن الشحنات غير المكتملة أو الخاطئة إلى بوش خلال يومي عمل (2) من تاريخ تسليم المنتجات والتوقيع بتأكيد التسليم من جانب المشتري أو أي طرف آخر يعينه المشتري.
15-4-2- لا تقبل بوش المطالبات بشأن الشحنات غير المكتملة أو الخاطئة حال عدم رفعها يومي عمل (2) من تاريخ توقيع المشتري على تأكيد التسليم. ولا يعني رفع المطالبة بشأن الشحنات غير المكتملة أو الخاطئة قبول بوش المسؤولية بموجب المطالبة، بل يعني فقط أن بوش ستحقق في المطالبة.
15-4-3- حال تسليم المنتجات إلى المشتري بشكل خاطئ ولا يتوافق مع تأكيد الطلب من بوش، يتعين إرجاع المنتجات إلى بوش في حالة قابلة للبيع لحساب بوش، على أن تكون مُعلمًا عليها بشكل صحيح ومرفقة بأي وثائق سبق توريدها فيما يتعلق بها.
15-4-4- يتم توريد مجموعة واحدة من المستندات إلى المشتري مجانًا عند تسليم المنتجات ذات الصلة.

16. جدول التسليم والتأخيرات

16-1- تعمل بوش على إخطار المشتري بتاريخ التسليم المتوقع للطلب
16-2- تعمل بوش على إخطار المشتري بأي تأخير في تاريخ التسليم المتوقع للطلب.
16-3- لا يجوز للمشتري إعادة جدولة التسليم إلا بموجب اتفاق كتابي مبرم بين بوش والمشتري. بمجرد اكتمال الطلب وجاهزيته للتسليم من مستودع بوش، تسلِّم بوش الطلب أو يتسلمه المشتري في غضون يومين (2) من تاريخ اكتمال الطلب، ولا يُسمح بأي تأخير آخر يطلبه المشتري. وإذا لم يقبل المشتري تسلم الطلب خلال هذه الفترة، فسيعتبر المشتري قد ألغى الطلب، حيث تُفرَض عليه غرامة الإلغاء.

17. الضمان المحدود

17-1- الضمان حسب المنتج (أدوات بلو تولز -مع بعض الاستثناءات الطفيفة - تتمتع بضمان مدته سنة واحدة. وللمزيد من المعلومات بشأن دريميل وأدوات القياس والملحقات، يُرجى زيارة الرابط التالي (www.bosch-professional.com/za/en).
17-1-1- بالإضافة إلى الضمان المنصوص عليه في هذا البند 17-1، قد يتمتع المشتري و/ أو المستخدم النهائي بعدد من الضمانات القانونية المحددة ضد بوش بموجب بقوانين البلد الذي يتواجد فيه المشتري. وقد تختلف هذه الضمانات القانونية عن الضمان الذي تقدمه بوش بموجب هذه الاتفاقية. وبصرف النظر عن أي ضمان قد لا يجوز استثنائه أو تقييده تعاقديًا بموجب القانون، يعد هذا الضمان هو الضمان الوحيد الذي تقدمه بوش فيما يتعلق بالمنتجات مع استبعاد جميع الضمانات الأخرى الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك الضمانات ضد العيوب الكامنة أو الظاهرة.
17-1-2- خلال الفترة السارية بعد تاريخ تسليم المنتج إلى المشتري، تعمل بوش- وفقًا لتقديرها المنفرد والمطلق- على استبدال أو إصلاح أو منح الضمان على أي منتج يوجد به- وفقًا لتقدير بوش -عيب في المواد أو التصنيع، حيث يُعاد المنتج إلى بوش -مع دفع رسوم النقل مسبقًا -بعد الحصول على إذن مسبق ورقم التفويض بالإرجاع من بوش.
17-1-3- إذا كشف الفحص الذي تجريه بوش على المنتج المرتجع عن عدم وجود عيب في المواد أو التصنيع في منتج يُدعى أنه معيب، فيتعين حينها على المشتري أو المستخدم النهائي دفع الرسوم المقررة لشركة بوش مقابل تفريغ المنتج واختباره وإعادة تعبئته لإعادة شحنه إلى المشتري أو المستخدم النهائي.
17-1-4- عند إصلاح المنتج أو استبداله بمعرفة بوش، لا تُمدَّد فترة الضمان الأصلية المنصوص عليها في البند 17-1-1. وتتمتع إصلاحات قطع الغيار المستبدلة بضمان مدته 90 (تسعين) يومًا من تاريخ استلام المستخدم النهائي أو المشتري للمنتج الذي جرى إصلاحه، أو للمدة المتبقية من فترة الضمان الأصلية، أيهما أطول.

17-1-5- أي منتجات موردة للمشتري مع إشارة صريحة من بوش إلى أن هذه المنتجات "انتهى عمرها الافتراضي" لا تخضع للضمان المنصوص عليه في هذا البند 181، حيث تباع هذه المنتجات تحديدًا "على حالتها"، إلى الحد الذي تسري فيه الضمانات القانونية بما لا يمكن معه استبعاد الضمانات القانونية أو تحديدها بموجب العقد

17-1-6- عند إرجاع المشتري أو المستخدم النهائي لمنتج معيب بموجب شروط هذا الضمان، لا يحق للمشتري إلغاء الطلب أو المطالبة بتخفيض السعر فيما يتعلق بالمنتج ما لم تكن بوش غير قادرة على توفير منتج بديل أو إصلاح العيب -حتى من خلال تعديل المنتج المعني -أو ما لم يكن الإصلاح أو الاستبدال غير فعال.

17-1-7- لا يسري هذا الضمان فيما يتعلق بالمنتج الذي يجري تعديله أو إصلاحه بمعرفة طرف غير مصرح له، أو إساءة استخدامه أو عدم استخدامه وفقًا لتعليمات التشغيل، أو حالب عدم الالتزام بتعليمات التركيب والاستخدام.

17-1-8- لا يسري هذا الضمان على التلف العادي للمنتج أو التلف الناتج عن إساءة التعامل مع المنتج أو إساءة استخدامه أو الاستخدام الزائد عن الحد. وعلى وجه التحديد، لا تتحمل بوش أي مسؤولية عن الإجهاد المفرط أو مواد التشغيل غير المناسبة وعن أي تغيير في حالة المنتج أو في وضع تشغيله نتيجة التخزين غير الملائم أو التأثيرات المناخية أو الكيميائية أو الكهربائية أو غيرها من التأثيرات غير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو تعليمات التشغيل/ التعامل.

17-2- تحديد محتوى المنتج بمعرفة بوش

17-2-1- تحتفظ بوش بالحقوق التالية في أي وقت ودون إخطار مسبق:

17-2-1-1- تحديد محتويات أي منتج، بما يشمل مواصفاته وخواصه ووظائفه، بالإضافة إلى أي وثائق أو مواد ذات صلة، مع الحق في تغيير أو إنهاء أي من المواصفات أو الخواص أو الوظائف لأي منتج؛

17-2-1-2- التوقف عن توزيع أي أو كل المنتجات في بعض أو كل الأسواق أو من خلال بعض أو كل قنوات التوزيع؛

17-2-1-3- تغيير أو إنهاء مستوى أو نوع الدعم أو الخدمة التي توفرها بوش لكل منتج.

17-2-2- يشار إلى أي تغيير أو إيقاف للمنتج من خلال الإضافة أو الحذف من قائمة أسعار بوش.

17-2-2-1-يجوز للمشتري إلغاء أي طلبات على المنتجات المتوقفة دون أدنى مسؤولية. وفي هذه الحالات لا يُطلب من المشتري سداد أي غرامات على الإلغاء.

17-3- مسؤولية المنتَج

يعوض المشتري بوش ويدرأ عنها الضرر فيما يتعلق بأي تعويضات أو نفقات ناتجة عن أي مطالبة أو دعوى مرفوعة أو إجراء متخذ ضد بوش بشأن المسؤولية عن منتج معيب أو خطير أو غير آمن، سواء بموجب قانون حماية المستهلك أو غير ذلك، إلى الحد الذي يكون فيه الضرر اللاحق بالمدعي ناتجًا عن أي فعل أو إهمال أو إغفال من جانب المشتري أو موظفيه أو وكلائه، بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر -أي تعهد يقدمه المشتري أو موظفيه أو وكلائه فيما يتعلق بالصفات أو الخصائص أو استخدامات أي منتج أو الإخفاق (خلافًا لأي تعليمات أو إرشادات مقدمة من بوش) في توفير التعليمات المناسبة أو التحذير المناسب فيما يتعلق بطريقة استخدام المنتج أو أي مخاطر مرتبطة بالمنتج.

17-4- الحماية الإضافية

17-4-1- إذا ظهرت -خلال فترة 6 (ستة) أشهر -عيوب من نفس النوع والطبيعة على 5% (خمسة بالمئة) أو أكثر من أي منتج تم توفيره خلال تلك الفترة، أثناء فترة الضمان المحددة في هذه الاتفاقية، حيث يتبين أن مثل هذه العيوب ناتجة عن خطأ في التصميم أو التصنيع من جانب بوش أو عيوب في المواد ناجمة عن أي سبب تكون شركة بوش مسؤولة عنه، تعوض بوش المشتري أو تقدم له المساعدة له على النحو التالي:

17-4-1-1- تسليم المنتجات البديلة إلى المكان الذي يحدده المشتري؛

17-4-2- تخضع هذه الحماية الإضافية للشروط التالية:

17-4-2-1- يجب تقديم التفاصيل المتعلقة بعيوب المنتجات التي يُزعم أو يتبين كونها معيبة إلى شركة بوش كتابيًا خلال أسبوعين (2) من اكتشاف المشتري لهذا العيب؛

17-4-2-2- تخضع العيوب التي حددها المشتري للتحقق من جانب بوش؛

17-4-2-3- لا يجوز للمشتري التخلص من المنتجات التي يزعم أو يتبين كونها معيبة لمدة اثنى عشر (12) أسبوعًا من تاريخ تسلم شركة بوش للكتاب المتضمن تفاصيل هذه العيوب؛

17-4-3- يتعين على المشتري إعادة المنتجات المعيبة إلى بوش، مع دفع رسوم الشحن في الوجهة إذا طلبت بوش ذلك.

17-5- سبيل الانتصاف الوحيد

17-5-1 باستثناء الحد الذي يحظره القانون، فإن سبل الانتصاف المنصوص عليها في هذا البند 17 هي سبل الانتصاف الوحيدة للمشتري وأي عميل للمشتري، وكذا خلفائهم والمتنازل لهم من جانبهم، عن أي عيب أو عدم مطابقة في المنتجات، وذلك بقدر ما ينص اتفاق المشتري مع أي عميل أو مستخدم نهائي.

17-6- حدود المسؤولية

17-6-1 باستثناء الحد الذي يحظره القانون، لا تعد بوش مسؤولة تجاه المشتري عن الأضرار الناجمة عن أي عيب أو خطر في المنتج أو عن الضرر الذي يسببه المنتج. وباستثناء الحد الذي يحظره القانون، لا تتحمل بوش المسؤولية بأي حال من الأحوال عن تكلفة شراء المنتجات البديلة أو عن أي أضرار أو تعويضات أو خسائر خاصة أو تبعية أو عرضية من أي نوع. ولا تعد مسؤولة عن أي أضرار غير مباشرة أو خاصة أو تبعية بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر -الأرباح المفقودة أو تكاليف التأخير أو الإخفاق في التسليم أو المسؤولية تجاه الغير، أيًا كان مصدر نشأتها، حتى لو كانت تلك الأضرار متوقعة.

18. إعادة المنتجات

18-1- بخلاف ما هو منصوص عليه تحديدًا في هذه الشروط والأحكام فيما يتعلق بالمنتجات المعيبة التي تغطيها ضمانات بوش، أو إلى الحد الذي يحظره القانون، لا يجوز للمشتري إرجاع المنتجات إلى بوش إلا بموافقة كتابية مسبقة من بوش ووفقًا لشروط سياسة الإرجاع المتبعة لدى بوش. وعندما تمنح بوش هذه الموافقة، يجب إعادة المنتجات -مع دفع أجرة النقل إذا طلبت بوش ذلك -إلى بوش سليمة في العبوة الأصلية المختومة بختم المصنع، حيث يتعين أيضًا ألا تكون العبوة تالفة.

18-2- وإذا كشف الفحص الذي تجريه بوش أن المنتجات في حالة قابلة للبيع -وفقًا لتقدير بوش المنفرد -يُمنح الائتمان إلى المشتري مقابل المنتجات المرتجعة.

18-3- يظل المشتري مسؤولاً عن المنتج حتى إعادته وإجراء بوش الفحص المشار إليه في البند 18-2، مع وجوب تقديم المشتري إثبات الإرجاع إلى بوش.

18-4- إذا أعاد المشتري المنتج إلى بوش دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من بوش، تُخزّن بوش المنتج على مسؤولية المشتري وحده، مع فرض رسوم معقولة مقابل هذا التخزين، على أن يظل المشتري مسؤولاً عن المنتج أثناء تخزينه.

19. حقوق والتزامات الموزع المعتمد لبوش

19-1- علاقة الموزع هي علاقة يقوم بموجبها المشتري ببيع وتسويق وتوزيع منتجات بوش، على أساس غير حصري، لحسابه الخاص، ويكون له الحق في استخدام محدود للعلامات التجارية والأسماء التجارية لبوش، كما هو منصوص عليه في البند 20.

19-2- لا يجوز اعتبار المشتري موزعًا لبوش تلقائيًا، حيث تقوم بوش بتفويض الموزع كموزع معتمد لبوش عندما ترى، وفقًا لرأي بوش وحدها

وحصريًا، أنه يمتلك متطلبات العمل كموزع لبوش من حيث القدرة، والموارد الكافية، والمعرفة، والمؤهلات، والتدريب، والخبرة.

19-3- يتم تعيين المشتري كموزع معتمد لمدة عام (واحد) فقط تنتهي بعدها علاقة الموزع، وذلك ما لم تقم بوش بتمديد التفويض لفترة أخرى، وفقًا لتقديرها وحدها وحصريًا. وتحتفظ بوش بالحق في منح المشتري فترة أطول للعمل كموزع معتمد لبوش وفقًا لتقديرها وحدها وحصريًا. وبعد انتهاء علاقة الموزع، لن يقوم المشتري: (1) بأى تصرف قد يؤدي بالآخرين إلى استنتاج أن الاتفاقية مع بوش لا تزال سارية؛ و(2) بأي استخدام آخر للعلامات التجارية وذلك من خلال الإزالة الفورية لأي وجميع الأسماء، وأسماء العلامات التجارية، والعلامات التجارية، والشعارات الأخرى الخاصة ببوش.

19-4- لا يحق للمشتري أن يطلب من بوش تعيينه كموزع معتمد.

19-5- يجب أن تتفق بوش والمشتري على المنتجات التي سيتم بيعها من خلال المشتري من حين لآخر. ويتم تضمين المنتجات في قائمة المنتجات التي يجوز لبوش تعديلها من حين لآخر حسب الضرورة.

19-6- يدفع المشتري السعر مقابل المنتجات وفقًا لقائمة أسعار بوش، التي تُحددها بوش وتقدمها للمشتري من حين لآخر. ويخضع التسعير والدفع لهذه الاتفاقية، ويجب أن يتم أن تعديل عليها كتابيًا ويكون موقعًا من قبل شخص مُرخص له (مُفوض) داخل بوش.

19-7- يجب على المشتري إعداد تقرير عمل وتقديمه إلى بوش، مرة واحدة سنويًا (أو أكثر من مرة، عندما تطلب بوش ذلك)، يوضح تفاصيل تطورات المبيعات، والامتثال لأهداف المبيعات المتفق عليها، وإنشاء الطلب، وتطورات السوق ذات الصلة ببوش وبالمنتجات والأنشطة التسويقية (الأخرى).

19-8- يجب على المشتري ضمان ألا يؤثر أي نشاط يقوم به، هو أو مالكوه أو شركاؤه أو مديروه أو مدراءه، على سمعة بوش أو أي من موزعيها المعتمدين.

19-9- خلال مدة هذه الاتفاقية، يجب على المشتري: (1) الاحتفاظ بدفاتره وسجلاته وفقًا للمبادئ والممارسات المحاسبية المعمول بها بشكلٍ عام والمعترف بها دوليًا؛ و(2) تسجيل جميع المعاملات المتعلقة أو المُنفذة في إطار الاتفاقية المُبرمة بين بوش والمشتري بدقة.

19-10- يجب أن يكون المشتري قادرًا على تقديم الدعم المحلي المناسب وخدمة ما بعد البيع للعملاء النهائيين، بما في ذلك تسهيل معالجة أي ضمانات مُطبقة فيما يتعلق بالمنتجات. ويجب توجيه العملاء النهائيين لاستخدام الشركاء المتعاقدين المعتمدين لدى بوش فقط ممن يقومون بتشغيل مركز خدمة بوش لأغراض إصلاح وصيانة المنتجات.

19-11- يقر المشتري ويوافق على أن العلاقة بين المشتري وبوش ليست علاقة شراكة، أو علاقة مشروع مشترك، أو علاقة المدير والوكيل أو المقاول والمقاول من الباطن أو مانح الامتياز وحائز الامتياز. وتعتبر بوش والمشتري كيانان مستقلان يعملان لحسابهما الخاص ولا يُصرح لأي طرف منهما بإلزام، أو تقديم أي التزام أو إقرار، صريح أو ضمني، نيابة عن الطرف الآخر، ما لم يأذن الطرف الآخر بذلك كتابيًا.

19-12- لا يجوز التنازل عن الحقوق والالتزامات بموجب هذه الاتفاقية أو نقلها إلى طرف ثالث دون موافقة كتابية صريحة من بوش. ولا يجوز إجراء أي بيع لأعمال المشتري أو تغيير في نسب المساهمة فيه بشكلٍ يشمل الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية دون الحصول على موافقة كتابية صريحة من بوش.

20. المعلومات والبيانات السرية، وحقوق الملكية الفكرية، والعلامات التجارية

20-1- استخدام المشترى للعلامات التجارية، والأسماء التجارية عندما يكون موزعًا معتمدًا:-

20-1-1- لا يتم نقل أي حق أو ملكية أو مصلحة في أي علامات تجارية أو أسماء تجارية أو شعارات أو ملصقات أو تصميمات تستخدمها بوش أو المشتري من قبل أي من الطرفين إلى الطرف الآخر بموجب هذه الاتفاقية. ويجوز للمشتري، فيما يتعلق بأعمال الترويج وبيع المنتجات وفقًا لشروط هذه الاتفاقية، استخدام الأسماء التجارية أو العلامات التجارية المعمول بها لدى بوش بشرط أن تكون جميع هذه الاستخدامات متوافقة مع متطلبات بوش فيما يتعلق بهذه الاستخدامات، وفقًا لمتطلبات الاستخدام التي ترسلها بوش إلى المشتري كتابيًا من حين لآخر. ولا يُسمح بأي استخدام دون موافقة كتابية صريحة من بوش، وبعد الإنهاء أو بناءً على تعليمات من بوش، يجب على المشتري إزالة العلامات التجارية والعلامات التجارية أو الأسماء التجارية فورًا من عملياته التجارية.

20-2- معلومات الملكية وحماية بيانات معلومات العملاء

20-2-1- يقر كل طرف بأنه قد يتم تزويده أو قد يتلقى أو يكون لديه حق الوصول إلى المعلومات أو البيانات أو المواد التي تتعلق بالمنتجات (بما في ذلك المنتجات)، وتسعير المنتجات، والبرمجيات، وتطوير الأبحاث، والاختراعات، والعمليات، والتقنيات، والتصاميم، أو المعلومات والبيانات الفنية، والعملاء أو شركاء الأعمال، وخطط التسويق الخاصة بالطرف الآخر (ويُشار إليها هنا فيما يلي باسم "معلومات الملكية").

20-2-2- يوافق كل طرف على الحفاظ على سرية معلومات الملكية وحمايتها في جميع الأوقات وعدم الكشف عنها لأطراف ثالثة.

20-2-3- لا يجوز استخدام أي بيانات شخصية إلا للغرض الذي تم الحصول عليها بموجبه، وتُستخدم بناءً على موافقة صريحة من مالك البيانات. ويجب على المشتري اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة لحماية البيانات الشخصية التي بحوزته، ويجب عليه، في جميع الأوقات، الالتزام بجميع قوانين حماية البيانات.

20-2-4- على الرغم من أي أحكام أخرى في هذه الاتفاقية، فإن متطلبات البند 20 تظل سارية حتى بعد إنهاء هذه الاتفاقية.

20-3- منع النسخ

20-3-1- يجب على المشتري الامتناع عن نسخ أي منتج أو إجراء هندسة عكسية له، أو تفكيكه، أو فكه، أو ترجمة أو تعديل أي منتج أو أي وثائق بغرض النسخ أو عكس هندسته دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من بوش.

20-4- الإخطار

20-4-1- يجب على المشتري إخطار بوش على الفور بأي انتهاك للملكية الفكرية الخاصة ببوش، وتحديدًا وجود سلع مُقلدة في السوق. ولا يجوز للمشتري أن يكون متواطئاً في التعامل أو بيع المنتجات المقلدة.

21. القوة القاهرة

21-1- لن يُعتبر أي من الطرفين منتهكًا لهذه الاتفاقية إلى الحد الذي يتأخر أو يُمنع فيه عن تنفيذ التزاماته، أو محاولات معالجة أي انتهاك، بسبب ظروف خارجة عن سيطرته المعقولة (ويُشار إليها هنا فيما يلي باسم **"حدث القوة القاهرة"**) بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الحرائق، أو الكوارث الطبيعية، أو الزلازل، أو الحوادث، أو غيرها من أعمال القضاء والقدر، أو الأعطال، أو التوقفات غير المتوقعة للمصانع، بشرط أن يقدم الطرف الذي تعرض لحدث القوة القاهرة إشعارًا كتابيًا للطرف الآخر يوضح تعرضه لأي حدث قوة قاهرة من هذا القبيل خلال 15 (خمسة عشر) يومًا بعد اكتشاف حدث القوة القاهرة، وبشرط أن يبذل هذا الطرف قصارى جهده لعلاج حدث القوة القاهرة.

21-2- إذا كان هناك حدث قوة قاهرة، فسيتم تمديد وقت الأداء أو العلاج لمدة تساوي مدة حدث القوة القاهرة. ولا ينطبق هذا البند 21 على أي من التزامات الدفع لأي من الطرفين.

21-3- أي حدث أو أحداث قوة قاهرة خارجة عن سيطرة بوش، والتي قد تؤثر على تنفيذ طلب الشراء في الوقت المناسب، بما في ذلك التأخير من جانب بوش، ومشاكل النقل، والأعطال التشغيلية (تعطل المصنع أو توقفه)، والنزاعات العمالية، ونقص المواد والطاقة، والقرارات الحكومية، وقيود الاستيراد والتصدير، يمنح بوش الحق في تأجيل تاريخ التسليم، وعندما يجعل مثل هذا الحدث من المستحيل على بوش تنفيذ طلب الشراء، يحق لبوش

إلغاء الطلب بالكامل أو جزء منه دون أي مسؤولية تجاه المشتري على الإطلاق.

22. تسوية المنازعات

22-1- يقر كل طرف ويوافق على أنه في حالة حدوث أي انتهاك لهذه الاتفاقية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الاستخدام غير المصرح به أو الكشف عن المعلومات السرية أو معلومات الملكية أو غيرها من المعلومات الخاصة بالطرف الآخر، فإن الطرف غير المخالف سيتعرض لإصابة لا يُمكن إصلاحها، ولا يُمكن تعويضها عن طريق تعويضات مالية، وبالتالي لن يكون لها علاج مناسب في القانون. وبناءً على ذلك، لا يوجد في هذا البند 22 ما يمنع أي من الطرفين من طلب الانتصاف المؤقت و/أو العاجل من محكمة مختصة.

22-2- في حالة عدم الدفع من قبل المشتري، يجوز لبوش، حسب اختيارها، اتباع إجراءات الوساطة والتحكيم المُشار إليها في البندين 22-3 و22-4 أو إقامة دعوى أمام محكمة قضائية مختصة في مصر.

22-3- الوساطة

22-3-1- مع مراعاة أحكام البند 22-2، يجب أولاً إحالة أي نزاع ينشأ عن هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها، بما في ذلك أي استفسار يتعلق بتفسيرها أو وجودها أو صحتها أو إنهائها، إلى الوساطة.

22-3-2- ستعقد الوساطة في القاهرة، مصر.

22-3-3- يجوز لأي من الطرفين أن يطلب الوساطة من خلال تقديم بيان كتابي إلى الطرف الآخر عن النزاع أو الاستفسار أو المطالبة، والحقائق المتعلقة به، بتفاصيل معقولة.

22-3-4- يجب أن يتفق الطرفان على إجراءات الوساطة والوسيط. على أن يكون وسيط واحد (1).

22-3-5- إذا لم يتفق الطرفان على وسيط وبدأ الوساطة خلال ثلاثين (30) يومًا من طلب الوساطة، فستتم إحالة الأمر إلى التحكيم على النحو المنصوص عليه في البند 22-4.

22-3-6- إذا لم يتم حل المسألة خلال خمسة وأربعين (45) يومًا من طلب الوساطة بشكل يرضي كلا الطرفين، فسيتم إحالة الأمر إلى التحكيم على النحو المنصوص عليه في البند 22-4.

22-4- التحكيم

22-4-1- في الظروف المُشار إليها في البند 22-3-5 أو 22-3-6، وباستثناء الحالات التي يجب أو يُسمح فيها بإجراء آخر بموجب القانون أو بموجب هذه الاتفاقية، فإن جميع النزاعات الناشئة عن أو فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، بما في ذلك أي مسألة تتعلق بتفسيرها أو وجودها أو صحتها أو إنهائها، تتم تسويتها عن طريق التحكيم.

22-4-2- يجوز للطرفين الاتفاق على إجراءات التحكيم وعلى المُحكّم، إذا لم يتمكن الطرفان من الاتفاق خلال 20 (عشرين) يومًا من نهاية الفترة المُشار إليها في البند 22-3-5 أو 22-3-6، يتم التحكيم من خلال مُحكّم واحد يُعينه رئيس المعهد القانوني للمحكّمين، فرع مصر.

22-4-3- ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، تتم إدارة التحكيم من قبل الطرفين.

22-4-4- يجب أن يتم التحكيم في القاهرة، مصر، وتكون اللغة المستخدمة في إجراءات التحكيم هي اللغة العربية. وتكون إجراءات التحكيم ونتائجه سرية ولا يجوز الكشف عنها إلا بأمر من المحكمة أو بالاتفاق بين الطرفين.

22-4-5- تظل أحكام هذا البند سارية بعد إنهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية لأي سبب من الأسباب.

22-4-6- يتحمل الطرف الذي يتم اتخاذ القرار النهائي ضده نفقات التحكيم، أو يتم تقسيمها وفقًا لقرار المُحكّم في حالة وجود قرار وسط. ويجوز طلب نظر أي قرار تحكيم في أي محكمة ذات اختصاص قضائي في مصر.

22-4-7- يتحمل الطرف الذي يتم اتخاذ القرار النهائي ضده نفقات التحكيم، أو يتم تقسيمها وفقًا لقرار المُحكّم في حالة وجود قرار وسط. ويجب أن يكون قرار التحكيم نهائيًا، ويجوز الطعن على أي قرار تحكيم في أي محكمة ذات اختصاص قضائي في مصر.

22-5- يجب أن تكون جميع الإخطارات من أحد الطرفين إلى الآخر فيما يتعلق بأي تحكيم بموجب هذه الاتفاقية كتابية وتكون سارية إذا تم تقديمها وفقًا لأحكام البند 29 أدناه.

23. مبدأ الحقوق التراكمية

23-1- لا يجوز أن يكون أي حق أو تعويض مُحدد منصوص عليه في هذه الاتفاقية شاملًا، بل يجب أن يكون تراكميًا مع جميع الحقوق والتعويضات الأخرى المسموح بها بموجب القانون المعمول به، والتي لا يمكن تقييدها أو استبعادها بموجب هذه الاتفاقية.

24. القانون الحاكم

24-1- تخضع هذه الاتفاقية لقوانين مصر.

24-2- في حالة الاتفاقيات مع المشترين خارج مصر، إذا أصبح أي من الأحكام السابقة في هذه الاتفاقية غير صالح بموجب قانون بلد المشتري، فمن المتفق عليه أن يتم استبدال هذه الأحكام غير الصالحة بأحكام صحيحة تكون أقرب إلى روح وغرض الأحكام الباطلة المقابلة. ويتعهد المشتري باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف لأقصى حدٍ ممكن.

25. الاتفاق الكامل، وعدم التنازل، وعدم التغيير

25-1- يُقر الطرفان بأن هذه الاتفاقية تُعبر عن كامل تفاهمهما واتفاقهما، وأنه لا يوجد أي ضمانات، أو إقرارات، أو تعهدات، أو تفاهمات أخرى قدمها أي من الطرفين للطرف الآخر باستثناء ما هو منصوص عليه صراحة في هذه الاتفاقية. كما يُقر الطرفان أيضًا بأن هذه الاتفاقية تحل محل، وتنهي، وتجعل جميع الاتفاقيات أو العقود السابقة لاغية وباطلة بأي حال من الأحوال، سواء كانت كتابية أو شفهية، والتي قد تكون قد تم إبرامها بين المشتري وبوش فيما يتعلق بالمسائل المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية.

25-2- في حالة توقيع الطرفين على اتفاقية إضافية مُقدمة من المشتري، وفي حالة ظهور تعارض بين هذه الاتفاقية وأي اتفاقية من هذا القبيل، تكون لهذه الاتفاقية الأسبقية وتسود أحكامها.

25-3- لن يُؤثر فشل أي من الطرفين في تنفيذ أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية، بأي شكل من الأشكال، على حق هذا الطرف في طلب تنفيذ الحكم في أي وقتٍ في المستقبل، ولا يجوز أن يُبطّل التنازل عن أي انتهاك لاحق نفاذ الحكم نفسه.

25-4- لن يكون لأي اتفاق لتغيير أو إضافة لهذه الاتفاقية أي قوة أو تأثير ما لم يكن كتابيًا وموقعًا من قبل الممثلين المعتمدين للتعاقد من قبل أطراف هذه الاتفاقية.

26. أتعاب المحاماة

26-1- إذا اضطر أي من الطرفين لطلب خدمات من أي محامٍ لإنفاذ هذه الاتفاقية، أو التقاضي أو الدفاع عن أي مسألة أو مطالبة ناشئة عن أو فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، فيحق للطرف الناجح (صاحب الحق) الحصول على تعويض من الطرف الآخر، بالإضافة إلى أي تعويض آخر يتم منحه أو الحكم به، وجميع التكاليف، بما في ذلك التكاليف الإدارية والتكاليف القضائية وغير القضائية المستحقة الدفع من قبل العميل.

27. استقلالية الأحكام

27-1- إذا تبين أن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير صالح أو غير قابل للتنفيذ، فستظل باقي الأحكام صالحة وسارية وقابلة للتنفيذ وفقًا لشروطها. دون تقييد هذه الأحكام، فمن المفهوم والمتفق عليه صراحةً أن كل حكم من أحكام هذه الاتفاقية ينص على تحديد المسؤولية، أو إخلاء المسؤولية من الضمانات، أو استبعاد الأضرار يهدف من قبل الأطراف إلى أن يكون قابلاً للفصل ومستقلاً عن أي أحكام أخرى ويتم تنفيذها على هذا النحو. وعلاوة على ذلك، من المفهوم والمتفق عليه صراحةً أنه إذا تقرر أن أي تعويض

بموجب هذه الاتفاقية قد فشل في تحقيق غرضه الأساسي، فإن جميع أحكام تحديد المسؤولية واستبعاد الأضرار المنصوص عليها في هذا القسم ستظل سارية ونافذة بالكامل.

28. الإلغاء والإيقاف

28-1- يجوز لبوش إلغاء العقد أو أي جزء غير مكتمل منه، إذا تبين أن المشتري:-

28-1-1- قد انتهك أي من شروط وأحكام العقد؛ أو

28-1-2- في حالة كون فرد: قد تنازل عن ممتلكاته، أو تم عزله مؤقتًا أو نهائيًا؛ أو

28-1-3- في حالة كونه شراكة: قد تم إنهاء الشراكة؛ أو

28-1-4- شركة خاضعة لأمر مؤقت أو نهائي بالتصفية، أو الإدارة والحجز القضائي، أو إجراء مماثل؛ أو

28-1-5- يُجرى تسوية أو يحاول التسوية بشكلٍ عام مع أي من دائني المشتري؛ أو

28-1-6- قد فشل في تلبية أو اتخاذ خطوات لإلغاء أي حكم صدر ضده وفقًا لما تقتضيه قواعد المحكمة التي أصدرت الحكم.

28-2 يجب ألا تكون علاجات بوش، بموجب البند 28-1، شاملة وألا تُلغى أي تعويضات أخرى قد تكون متاحة، بل تكون إضافة لها.

28-3- عند إنهاء العقد لأي سبب كان:-

28-3-1- تصبح جميع المبالغ المستحقة على المشتري لبوش بموجب العقد مستحقة وواجبة الدفع على الفور؛

28-3-2- يجوز لبوش استعادة حيازة أي سلع لم تنتقل ملكيتها؛

28-3-3- يحق لبوش الاحتفاظ بجميع الأموال التي دفعها المشتري لتغطية أي مطالبة بالأضرار قد تكون لديه.

28-4- إذا لم يتم دفع أي مبلغ مستحق على المشتري في تاريخ الاستحقاق أو إذا ارتكب المشتري أي انتهاك آخر للعقد، وذلك دون المساس بأي حق آخر قد يكون لبوش، فإنه:-

28-4-1- يجوز لبوش تعليق تنفيذ أي من التزاماتها غير المكتملة على الفور حتى يتم السداد؛

28-4-2- يجوز لبوش إنهاء أي تسهيلات ائتمانية ممنوحة مسبقًا للمشتري؛

28-4-3- تكون جميع المبالغ المستحقة على المشتري للبائع بموجب العقد، أو بموجب أي سبب آخر أيًا كان، مستحقة وواجبة السداد على الفور.

29. الإشعارات

29-1- يجب أن تكون جميع الإشعارات، أو الطلبات، أو الموافقات المطلوبة أو المسموح بها بموجب هذه الاتفاقية كتابية، ويجب تسليمها يدويًا أو إرسالها بالبريد المسجل إلى الأطراف المعنية على العناوين المبينة أعلاه، أو على أي عنوان آخر يحدده أحد الطرفين للطرف الآخر كتابيًا. ويكون العنوان المذكور أعلاه هو العنوان المُختار للطرفين لتلقي الإشعارات القانونية. ويُعتبر أي إشعار مطلوب أو مسموح بتقديمه بموجب أحكام هذه الاتفاقية قد تم استلامه في يوم تسليمه إلى ذلك الطرف عن طريق البريد المُسجل بعلم الوصول، أو عن طريق أي بريد تجاري يقدم إقرارًا مكافئًا بالاستلام.

29-2- يجب أن يكون الإشعار المقدم أو المستندات الأخرى المرسلة (باستثناء الفواتير) فيما يتعلق بالاتفاقية كتابيًة، وتُعتبر قد تم تسليمها وفقًا لما يلي:

29-2-1- إذا تم التسليم يدويًا، فسيتم اعتبارها قد تم استلامها حسب الأصول في أول يوم عمل بعد تاريخ التسليم؛

29-2-2- إذا تم الإرسال عن طريق البريد المسجل المدفوع مقدمًا، فسيتم اعتبارها قد تم استلامها من قِبل المرسل إليه في يوم العمل العاشر بعد تاريخ هذا الإرسال؛

لأغراض هذه الاتفاقية، ستكون العناوين الخاصة بالطرفين على النحو التالي:

بوش:

شركة روبرت بوش مصر ذ.م.م.، 12 شارع كمال الدين حسين، الدور السادس، شيراتون| صندوق بريد رقم: 11799| القاهرة| مصر

المُشتري:

الشركة:

العنوان:

نيابة عن المُشترى: (المُفوض بالتعاقد)

الاسم والصفة:

التوقيع:

التاريخ:

نيابة عن بوش:

الاسم والصفة: مدير عام الشركة مصر – تامر مجدى
General Manager Egypt: Tamer Magdy

التوقيع:

التاريخ:

نيابة عن بوش:

الاسم والصفة: مدير ادارة اعمل بوش قسم المعدات الكهربائية – مصر: ادريس العلوى
Country Business Director Power Tools Division Egypt- Idriss El Alaoui

التوقيع:

التاريخ:

بغض النظر عن تواريخ التوقيع الفعلية، تُعتبر هذه الاتفاقية والشروط والأحكام وجميع ملاحقها سارية المفعول وملزمة بين الطرفين بأثر رجعي اعتبارًا من تاريخ أول الفاتورة.

30. الإشعار وعنوان المراسلات المُختار